

ان الجمعية العامة

اذ تشير الى قرارها ١٢٤/٣١ المتخذ في ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ، بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بالتمجيئ بمتطلبات الوارد الحقيقة الى البلدان النامية على أساس منظور وضيق ومستمر .

وللتنبّط فيها بالحاجة الطارحة الى وضع سياسة لبيان زيارة تدفق الموارد الى البلدان النامية بما في ذلك امكانية وصول البلدان النامية الى أسواق رأس المال بوصف ذلك أمرا لا غنى عنه لتعزيز حوارها من أجل التنمية ، والتي تطور المظاهم العامة الشبيهة في هذا الصدد من مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي (١٢٦) ،

وللتنبّط فيها للجهات ما جرى من النظر في هذه الحاجة الطارحة أعلاه مناقشات ممدة هيئات منها مناقشات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن التمويل التصل بالتجارة ومناقشات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن امارة توزيع الصناعة ، وبيانات الاستثمار ، وتدريب اليد العاملة ، والاستدام ،

وللتنبّط بأنه يمكن في إطار التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والبلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة تشجيع الاستثمارات في البلدان النامية على النحو الذي تحدده هذه البلدان ،

وللتنبّط الى ما يتعلّق بالموضوع من أحكام الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثاني (١٢٧) ،

١ - ترجو من الأمين العام أن يهدى ، بمساعدة فريق من الخبراء على مستوى عال يعينه هو ، بما في توصيات الحكومات مع الرايادة الواجبة للتوزيع الجغرافي العادل ، تقريرا يتضمن تناقض وتوصيات مما يلى ، آخذًا في الحسبان الدراسات التي افضت بها فعلا في منظومة الأمم المتحدة :

(أ) سلطات الصيان التي تطكّها المؤسسات المالية الدولية الحالية وأمكانية توسيع نطاقها :

(ب) مدى امكانية واستصواب اتفاق وكالة متعددة الأطراف للتأمين وامارة التأمين ؛

٢ - ترجو منها من الأمين العام أن يزور الفريق سواد للنظر فيها ، بالتعاون مع هيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بال الموضوع :

٣ - تقر أن تنظر في تقرير الأمين العام في دروريها الثالثة والثلاثين تحت المندوبية المعنونة بالتهمة المفترض، A/31/478 corr.1 A/31/478//Add.1 A/31/478/Corr.2

(١٢٧) القرار ٢٢٦ (د - ٤٥) .

٣ ستر أن تنظر في تقرير الأئم العايم في دورتها الثالثة والثلاثين تحت العنوان : "التعجيل بنقل الموارد الحقيقة إلى البلدان النامية".

الجلسة العامة  
كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢

١٢٨/٣٢ - غياب تبادل المعلومات التكنولوجية وصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية

ان الجمعية العامة

اذ تشير الى قرارها ٢٢٠١ (٦ - ٦) و ٢٢٠٢ (٦ - ٦) المطرحين في ١١ ايار / مايو ١٩٧٤ والمعضمين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقات باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وقرارها ٣٢٨١ (٦ - ٦) الملح في ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ والمعضمن ميثاق حقوق الدول وواجهاتها الاقتصادية وقرارها ٣٢٦٢ (٦ - ٦) الملح في ١٦ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ والتعلق بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

واذ تشير كذلك الى اعلان وخطبة عمل لها بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي (١٢٨) التي اصدرتها منظمة الام المتحدة للتنمية الصناعية في مؤتمرها العام الثاني المنعقد في لوسا في الفترة من ١٢ الى ٢٦ اذار / مارس ١٩٧٥ ،

واذ تأخذ في الاعتبار قرارات مؤتمر الام المتحدة للتجارة والتنمية (٨٢ - ٨٣) و (٨٩ - ٨٩) (١٢٩) المطرحة في ٣٠ ايار / مايو ١٩٧٦ بشأن تعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية ،

واذ تأخذ في الاعتبار كذلك قرار الجمعية العامة ٢٥٠٢ (٦ - ٣٠) الملح في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، وقرارها ١٨٣/٢١ الملح في ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ، والقرار السادس (٦ - ١١) لمجلس التنمية الصناعية الملح في ٦ حزيران / يونيو ١٩٧٧ بشأن الترتيبات المؤسسة في ميدان نقل التكنولوجيا (١٣٠) ،

(١٢٨) انظر : A/10112 ، الفصل الرابع .

(١٢٩) انظر : أعمال مؤتمر الام المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، الصدد الاول ، التقرير والمرفقات (مشورات الام المتحدة) ، رقم الصبع : A.76.II.D.10 ، والتصويب ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(١٣٠) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثين ، الملح في رقم ١٦ (A/32/16) ، المرفق الاول .